رئيس الوزراء سمو الشيخ أحمد العبدالله مترئساً اجتماع مجلس الوزراء أمس ويبدو شريدة المعوشرجي وعبدالرحمن المطيري ود. محمد الوسمي وخليفة العجيل

النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف ود. أحمد العوضي ود.نورة المشعان وعمر العمر

ناصر السميط وطارق الرومي وم.سيد جلال الطبطبائي

د. أمثال الحويلة وعبداللطيف المشاري ود. نادر الجلال

هنأ قيادة وشعب الإمارات بمناسبة الذكرى الـ 53 لعيدها الوطني

مجلس الوزراء يرحب بمضامين كلمة صاحب السمو في القمة الخليجية الـ 45 و«إعلان الكويت» والبيان الختامي

- **المجلس يُشيد بدعوة القمة الخليجية العراق إلى استكمال ترسيم الحدود البحرية مع الكويت لما بعد العلامة البحرية 162**
- **إشادة بتضامن قادة «التعاون» عبر «إعلان الكويت» مع الشعب اللبناني الشقيق ودعوة الأشقاء في لبنان إلى تغليب المصلحة الوطنية العليا**
- **المجلس اعتمد محضر اللجنة العليا لتحقيق الجنسية والمتضمن حالات فقد وسحب الجنسية من بعض الأشخاص**

عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي صباح أمس في قصر بيان برئاسة سمو الشيخ أحمد العبدالله رئيس مجلس الوزراء. وبعد الاجتماع، صرح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء شريدة المعوشرجي بما يلي:

أشاد مجلس الوزراء في مستهل اجتماعه بمضامين كلمة صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد والتي ألقاها في الجلسة الافتتاحية لأعمال الدورة الـ 45 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي عقدت في دولة الكويت يوم الأحد الماضي، والذي أكد فيها سموه أن هذا التجمع الخليجي يعتبر انعكاسا دقيقا لإيمان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الراسخ بضرورة تعزيز وتوحيد العمل الخليجي المشترك من أجل مواكبة التحديات الناجمة عن تسارع الأحداث الإقليمية والدولية والارتقاء بمجالات التعاون نحو آفاق أوسع تلبي تطلعات الشعوب الخليجية وطموحاتها وتحقق الهدف المنشود وهو ضمان ازدهار دول مجلس التعاون الخليجي في محيط يعمه الأمن والأمان والاستقرار، مشيرا إلى أن الدورة الـ 45 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية تعقد في ظروف بالغة التعقيد باتت تلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي وتهدد تنمية شعوبها ورخاءها، الأمر الذي يتطلب من مجلس التعاون الخليجي تسريع وتيرة العمل الهادف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي من خلال توحيد السياسات وتنويع مصادر الدخل غير التقليدية وتسهيل حركة التجارة والاستثمار ودعم الصناعات المحلية وتوسيع قواعد الابتكار وريادة الأعمال خاصة في المجالات المستحدثة مثل مجالات الذكاء الاصطناعي وذلك لتعزيز تنافسية اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي على الساحتين الإقليمية والدولية.

وجدد صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد في كلمته إدانة دولة الكويت للاحتلال الإسرائيلي الغاشم على أرض فلسطين المحتلة وللإبادات الجماعية المتعاقبة بحق الشعب الفلسطيني الشقيق، داعيا سموه المجتمع الدولي ومجلس الأمن - على وجه الخصوص - بممارسة دوره من خلال ضمان تنفيذ كل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والوقف الفوري لإطلاق النار وتوفير الحماية الدولية للمدنيين الأبرياء وضمان فتح الممرات الآمنة ووصول المساعدات الإنسانية العاجلة، مؤكدا ثبات موقف دولة الكويت المبدئي التاريخي المساند للشعب الفلسطيني الشقيق في نضاله المشروع لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي على أرض فلسطين المحتلة ونيل حقوقه السياسية كافة وإقامة دولته المستقلة على أرضه في حدود الرابع من يونيو للعام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وفقا للمرجعيات والقرارات الدولية ذات الصلة.

كما أشار سموه في كلمته إلى ما تتعرض له كل من الجمهورية اللبنانية الشقيقة والجمهورية العربية السورية الشقيقة والجمهورية الإسلامية الإيرانية الصديقة من اعتداءات متكررة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والتي تؤدي إلى زعزعة أمن المنطقة واستقرارها.

وجدد سموه في كلمته الدعوة للأشقاء في جمهورية العراق بتصحيح الوضع القانوني لاتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في «خور عبدالله» واستئناف اجتماعات الفرق الفنية التابعة لها والعودة إلى العمل وفقا لما نص عليه بروتوكول المبادلة الأمني لعام 2008 واستئناف اجتماعات الفرق الفنية القانونية المشتركة لاستكمال ترسيم الحدود البحرية لما بعد العلامة رقم 162 وذلك وفقا لقواعد القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، مؤكدا سموه إلى تطلع دولة الكويت لدعم قادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لضمان استمرارية متابعة مجلس الأمن دون غيره من أجهزة الأمم المتحدة لملفي الأسرى والمفقودين والممتلكات الكويتية بما فيها الأرشيف الوطني وذلك بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق UNAMI.

ضمن هذا السياق، استعرض مجلس الوزراء إعلان الكويت الذي صدر عقب اختتام أعمال الدورة الـ 45 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية يوم الأحد الماضي في دولة الكويت، مشيرا إلى ما جاء في الإعلان بشأن إعراب قادة دول مجلس التعاون الخليجي عن التضامن التام مع الشعب اللبناني الشقيق، مستذكرين جهود دولة الكويت ومبادرة مجلس التعاون الخليجي بشأن لبنان، داعين الأشقاء في لبنان إلى تغليب المصلحة الوطنية العليا والتأكيد على المسار السياسي لحل الخلافات بين المكونات اللبنانية، مرحبين باتفاق وقف إطلاق النار المؤقت في لبنان، ومتطلعين إلى أن يكون ذلك خطوة نحو وقف الحرب وانسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية وتطبيق قرار مجلس الأمن 1701 وعودة النازحين والمهجرين إلى ديارهم.

وطالب قادة دول مجلس التعاون الخليجي في إعلان الكويت وقف جرائم الحرب في غزة وتهجير السكان وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية مؤكدين مواقفهم الثابتة تجاه القضية الفلسطينية ودعمهم لسيادة الشعب الفلسطيني على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ يونيو 1967 وتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وضمان حقوق اللاجئين وفق مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية.

وأكد قادة دول مجلس التعاون الخليجي في إعلان الكويت الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد الرقمي باعتباره ركيزة رئيسية تدعم مستقبل التنمية في المنطقة، معتبرين الاقتصاد الرقمي فرصة تاريخية لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي، مشيدين بالبنية التحتية الرقمية المتقدمة والمرنة التي تتميز بها دول مجلس التعاون الخليجي.

وأشار قادة دول مجلس التعاون الخليجي في إعلان الكويت إلى أهمية الاستثمارات الاستراتيجية في مجالات تقنية المعلومات كالذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة والحوسبة السحابية والأمن السيبراني، موضحين أن هذه التقنية والاستثمارات وضعت دول مجلس التعاون الخليجي في موقع ريادي يمكنها من الاستفادة من عملية التحول الرقمي العالمي مع التركيز على تطوير تطبيقات مبتكرة في مجالات الطاقة المتجددة والرعاية الصحية والتعليم والنقل والخدمات المالية.

وضمن هذا الإطار استعرض مجلس الوزراء البيان الختامي للدورة الـ 45 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي صدر يوم الأحد الماضي في دولة الكويت، والذي أكد فيه أن حقل الدرة يقع بأكمله في المناطق البحرية لدولة الكويت وأن ملكية الثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة السعودية ـ الكويتية بما فيها حقل الدرة بكامله هي ملكية مشتركة بين المملكة العربية السعودية ـ ودولة الكويت فقط، ولهما وحدهما كامل الحقوق لاستغلال الثروات الطبيعية في تلك المنطقة، وفقا لأحكام القانون الدولي واستنادا إلى الاتفاقيات المبرمة والنافذة بينهما، وأكد على رفضه القاطع لأي ادعاءات بوجود حقوق لأي طرف آخر في هذا الحقل أو المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بحدودها المعينة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت.

وشدد البيان الختامي للدورة الـ 45 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على أهمية احترام جمهورية العراق لسيادة دولة الكويت ووحدة أراضيها والالتزام بالتعهدات والاتفاقيات الثنائية والدولية وكافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخاصة قرار مجلس الأمن رقم 833 لسنة 1993 بشأن ترسيم الحدود الكويتية ـ العراقية البرية والبحرية، داعيا العراق إلى العمل الجاد لاستكمال ترسيم الحدود البحرية بين البلدين لما بعد العلامة البحرية 162، كما دعا حكومة جمهورية العراق إلى الالتزام باتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبدالله الموقعة بين الكويت والعراق بتاريخ 29 أبريل 2012 والتي دخلت حيز النفاذ بتاريخ 5 ديسمبر 2013 وتم إيداعها بشكل مشترك لدى الأمم المتحدة بتاريخ 18 ديسمبر 2013.

وعبر المجلس الأعلى في بيانه الختامي عن رفضه التام لما تضمنته حيثيات حكم المحكمة الاتحادية العليا في العراق بهذا الشأن وعن رفضه للمغالطات التاريخية الواردة في حيثيات الحكم واعتبار أي قرارات أو ممارسات أو أعمال أحادية الجانب تقوم بها جمهورية العراق المتعلقة باتفاقية «خور عبدالله» باطلة ولاغية، بالإضافة إلى رفضه للإجراء العراقي أحادي الجانب بإلغاء العمل ببروتوكول المبادلة الأمني الموقع في عام 2008 وخارطته المعتمدة في الخطة المشتركة لضمان سلامة الملاحة في «خور عبدالله» الموقعة بين الجانبين بتاريخ 2014/12/28 واللتين تضمنتا آلية واضحة ومحددة للتعديل والإلغاء.

وأكد المجلس الأعلى في بيانه الختامي على دعم قرار مجلس الأمن رقم 2732 (2024) وعلى أهمية ضمان استمرار متابعة مجلس الأمن لتطورات ومستجدات ملف الأسرى والمفقودين الإنساني وملف الممتلكات الكويتية، بما في ذلك الأرشيف الوطني والتمسك بمظلة مجلس الأمن، مؤكدا على أن البديل العادل والأنسب بعد إنهاء أعمال بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق UNAMI يكمن في تعيين الأمين العام لمنسق رفيع المستوى لمتابعة ملفات الكويت الإنسانية والوطنية.

وتضمن البيان الختامي قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية تجديد تعيين جاسم البديوي أمينا عاما لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لمدة ثلاث سنوات أخرى تبدأ من 1 فبراير 2026، وذلك تقديرا للجهود الكبيرة التي يبذلها وإسهامه الفعال في تعزيز مسيرة المجلس.

من جهته، أعرب مجلس الوزراء عن بالغ شكره وتقديره لجميع الوزارات والجهات الحكومية المشاركة في التحضير والإعداد والترتيب للدورة الـ 45 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي استضافتها دولة الكويت يوم الأحد الماضي نظير ما بذلوه من جهود مقدرة وترتيب متميز وتنظيم عالي المستوى ساهم في إنجاح هذه الدورة، وكذلك لكل من شارك وساهم في إظهار الوجه الحضاري لدولة الكويت في هذا الشأن.

من جانب آخر، وجه سمو الشيخ أحمد العبدالله رئيس مجلس الوزراء المعنيين إلى ضرورة متابعة الموقف التنفيذي للاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين دولة الكويت وجمهورية الصين الشعبية الصديقة بهدف تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين الصديقين.

وكذلك وجه سموه الوزراء بسرعة تنفيذ المشاريع التنموية في البلاد والتسريع في وتيرة إنجاز تلك المشاريع.

من جانب آخر، استعرض مجلس الوزراء عددا من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال وقرر الموافقة عليها، كما قرر إحالة عددا منها إلى اللجان الوزارية المختصة لدراستها وإعداد تقارير بشأنها لاستكمال الإجراءات الخاصة لإنجازها.

وبمناسبة الذكرى الـ 53 للعيد الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة والتي تصادف الثاني من شهر ديسمبر من كل عام، يتقدم مجلس الوزراء بخالص التهنئة والتبريكات إلى صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة وإلى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي وإلى أعضاء المجلس الوطني الاتحادي وإلى الشعب الإماراتي الشقيق، سائلا المولى عز وجل أن يديم على دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة نعمة الأمن والأمان وأن تحقق المزيد من التقدم والازدهار.

وبمناسبة عطلة رأس السنة الميلادية لعام 2025، فقد قرر مجلس الوزراء تعطيل العمل بجميع الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة يومي الأربعاء 2025/1/1 والخميس 2025/1/2 على اعتبار أن يوم الخميس الموافق 2025/1/2 قد وقع بين عطلتين ويكون يوم الأربعاء عطلة رسمية ويوم الخميس يوم راحة على أن يستأنف الدوام الرسمي يوم الأحد 2025/1/5، أما الأجهزة ذات طبيعة العمل الخاصة فتحدد عطلتها بمعرفة الجهات المختصة بشؤونها مراعاة للمصلحة العامة.

من جانب آخر، أعرب مجلس الوزراء عن خالص تعازيه وصادق مواساته إلى أسرتي شهيدي الواجب المغفور لهما بإذن الله تعالى وكيل عريف بدر فالح العازمي، ووكيل عريف طلال حسين الدوسري، من منتسبي وزارة الداخلية، لوفاة فقيديهما إثر تعرضهما لحادث دهس مؤلم وهما يؤديان واجبهما الأمني بكل تفان وإخلاص، داعيا المولى عز وجل أن يتغمدهما بواسع رحمته ويسكنهما جناته وأن يلهم أسرتيهما الكريمتين جميل الصبر وحسن العزاء.

واعتمد مجلس الوزراء محضر اللجنة العليا لتحقيق الجنسية الكويتية والمتضمن حالات فقد وسحب الجنسية الكويتية من بعض الأشخاص، وذلك وفقا لأحكام المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1959 بشأن الجنسية الكويتية وتعديلاته.

العمداء الخطيب للجهراء ورشيد للأحمدي وعقلة لحولي والمطيري للفروانية والجراح لمبارك الكبير

النائب الأول يجري تدويراً بين مديري أمن ومساعديهم

أصدر النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف اليوم قرارا وزريا تضمن تدويرا بين مديري أمن ومساعدي مديري أمن، حيث جرى تعيين العميد حمد رشيد سالم رشيد ـ مدير عام مديرية أمن محافظة الأحمدي، والعميد صالح عقلة سعود العازمي ـ مدير عام مديرية أمن محافظة حولي، والعميد زياد جمال محمد الخطيب ـ مدير عام مديرية أمن محافظة الجهراء، والعميد محمد مطلق جاسم المطيري ـ مدير عام مديرية أمن محافظة الفروانية، والعميد سليمان أحمد داود الجراح مدير عام مديرية أمن محافظة مبارك الكبير. وجاء نص القرار كما يلي: يُعين كل من المبينة أسماؤهم في هذا القرار بالوظيفة قرين اسم كل منهم وذلك نقلا من وظائفهم الحالية وهم:

- عميد حمد رشيد سالم رشيد ـ مدير عام مديرية أمن محافظة الأحمدي.
- عميد صالح عقلة سعود العازمي ـ مدير عام مديرية أمن محافظة حولي.
- عميد زياد جمال محمد الخطيب ـ مدير عام مديرية أمن محافظة الجهراء.
- عميد محمد مطلق جاسم المطيري ـ مدير عام مديرية أمن محافظة الفروانية.
- عميد عيد بدر سيف جري المطيري ـ مساعد مدير عام مديرية أمن محافظة الجهراء.
- عميد حسين محمد حسين دشتي ـ مساعد مدير عام مديرية أمن محافظة الأحمدي.
- عميد محمد أحمد محمد أمين ـ مدير عام مديرية أمن محافظة العاصمة.
- عميد سليمان أحمد داود الجراح ـ مدير عام مديرية أمن محافظة مبارك الكبير.
- عميد عبدالله حمود سالم المطيري ـ مساعد مدير عام مديرية أمن محافظة مبارك الكبير.

مادة 2: على المذكورين في المادة «1» من هذا القرار ممن تنطبق عليهم أحكام القانون رقم 2 لسنة 2016 المشار اليه مراعاة الأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.

مادة 3: على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار والعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره.